الخزان الجوفي يعاني تدهوراً حاداً

أزمة المياه في غزة . . حلول آنية وسنوات طويلة قبل الحل الدائم

كتبت هيام حسان

«أزمة المياه في قطاع غزة تتجه نحو مزيد من التدهور» ، تلك حقيقة يسهل الخلوص اليها بالنظر الى معاناة المواطن الفلسطيني أينما تواجد في محافظات غزة، والتي تتفاقم في الصيف ولا تختفي في الشتاء.

يدعم هذه الحقيقة تفسيرات وتحليلات الخبراء العاملين في قطاع خدمة المياه، الذين ما فتئوا يحذرون من خطورة استمرار الأسباب وراء تردي أزمة المياه كماً ونوعاً، خاصةً تلك الأسباب الخارجة عن السيطرة أي المتعلقة بالجانب الاسرائيلي.

آخر هذه التحذيرات جاءت مؤخراً عبر تقرير نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أكد فيه خبير أكاديمي في السياسات المائية أن المياه العذبة في قطاع غزة سوف تؤول الى النفاد في غضون ١٤ عاماً، وذلك تحت ضغط الاستنزاف الاسرائيلي لمياه الخزان الجوفي، كما حذر الخبير من تبعات هذا الاستنزاف المتمثلة في ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية، وتدني نوعية مياه الشرب عموماً بسبب ارتفاع نسب النترات والكلورايد فيها،الأمر الذي جعل ٧,٩٢٪ من آبار المياه في قطاع غزة ملوثة وغير صالحة للشرب.

وتشكل العوامل الاسرائيلية أبرز أسباب أزمة المياه في قطاع غزة، حيث تستهلك المستوطنات الاسرائيلية فيها ما متوسطه ٥ ملايين متر مكعب سنوياً من مياه الخزان الجوفي للقطاع،

وتستنزف نحو ٢٦ بئراً اسرائيليا تتواجد قرب الحدود الشرقية لقطاع غزة ما يزيد متوسطه عن ١٠ مليون متر مكعب سنوياً، الى جانب التهديد الذي تشكله السدود والخزانات المقامة على مجرى وادي غزة للحيلولة دون استفادة الخزان الجوفي من الجريان السطحي للوادي كما يجب.

عوامل داخلية

ورغم أهمية العامل الاسرائيلي وكونه أساساً في المشكلة المائية في القطاع، إلا أن الأمر لا يخلو من عوامل داخلية أيضاً تسهم في تفاقم الأزمة، وقد ازداد تأثيرها خلال العامين الأخيرين،

ومنها الاستخدام غير الصحي للمبيدات الحشرية في الزراعة وبنسب عالية تؤدي الى تسرب المواد الكيماوية منها الى الخزان الجوفي والاسهام في تلويثه.

وعن هذه العوامل الداخلية يتحدث المهندس حازم ترزي مدير ادارة المياه والصرف الصحي في بلدية غزة يقول إن فاقد المياه في مناطق البلدية ارتفع الى مستوى غير مسبوق مؤخراً، حيث وصل الى ٣٠٪، الأمر الذي لابد وأن ينعكس على خدمة المياه ويؤثر على مستقبل المشاريع الطموحة من أجل تحسينها.

وعزا ارتفاع الفاقد الى قيام فئة من المواطنين بالتلاعب في عدادات المياه و استغلال في أغراض عدة دون دفع ثمن الخدمة الى البلدية، مطمئنين الى غياب أدوات الردع وعدم تنفيذ القانون بحق المخالفين أمثالهم في ظل الانشغال عنهم بالمواجهة مع الاحتلال.

سوء الاستهلاك

وقال ترزي إن سوء استهلاك المياه لا يزال عاملاً حاسماً في أزمة المياه ،حيث دعوات ترشيد استهلاك المياه مازالت تلقى آذاناً صماء عند البعض رغم أن الوضع آل للتحسن بشكل ملحوظ قبل عامين نظراً لجهود العديد من المؤسسًاتالتي تعمل على هذا الصعيد، الا أنه عاد للتردي مع الانتفاضة.

كما يشار الى أن أحد أسباب انقطاع المياه كان مرتبطاً بالتيار الكهربائي، الذي يستخدم لتشغيل العديد من آبار المياه في المحافظة ،وكان انقطاعه المتكرر قبل تشغيل محطة الكهرباء الفلسطينية يُضطر الى تشغيل الآبار الواقعة في مناطق مأهولة بالسكان بالديزل كي لا تتوقف عن العمل،ما ينجم عنه ضجيج غير محتمل ،يعترض عليه السكان لدى البلدية و يجبرونها على وقف تشغيل الآبار بالديزل طوال فترة انقطاع التيار الكهربائي، ما كان يعني عدم وصول المياه الى البيوت.

وتقوم بلدية غزة بتشغيل نحو ٢٩ بئرا خاصة بها، معظمها يقع خارج حدودها الجغرافية، ويُضخ منها نحو ٣,٢ مليون متر مكعب شهرياً، ذات نسبة ملوحة عالية جداً ،كما تحاول البلدية حفر آبار جديدة لتعويض نقص الحاجة في المياه التي لا تفي بها الآبار الحالية.

ويقول ترزي إن الحاجة للمياه تتزايد كل عام بسبب الزيادة السكانية الاعتيادية و سوء الاستهلاك ما يعني الحاجة الى مصادر خارجية للمياه .

ويسلم ترزي بأن البلديات لا يمكنها أن تفلح بشكل منفرد في تأمين هذه المصادر الخارجية،

وأن نطاق عمل كل بلدية من أجل تحسين خدمة المياه لا يمكن أن يتعدى حدود العمل اليومي الذي يتمثل في تجديد خطوط وشبكات وعدادات المياه أو صيانتها ومحاولة تقليل فاقد الشبكة أو اللجوء أحياناً الى خلط مياه بعض الآبار مع البعض الآخر لتجويد المياه و تخفيف الملوحة أو التلوث الى جانب العمل على تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تضعها سلطة المياه.

ويرى ترزي بأن البلديات لا يمكنها عموماً أن تنجح في حل أزمة المياه في مناطقها منفردةوأن جهودها في هذا المضمار لا يمكن أن تزيد عن كونها حلولا آنية ، لافتاً الى امكان التغلب على ذلك من خلال فكرة (مصلحة مياه الساحل) التي تم طرحها منذ حوالي سنتين من قبل سلطة المياه، معرباً عن اعتقاده بأنها ستكون الخطوة الأولى على طريق حل أزمة المياه في غزة.

مصلحة مياه الساحل

فكرة انشاء مصلحة مياه في الساحل لاقت تأييداً واسعاً عند عرضها في مؤتمر ضخم ضم رؤساء البلديات ونظمته سلطة المياه في مدينة غزة قبل عامين، الا أن عدداً من رؤساء البلديات وقتها عارض الفكرة و استبعد أن تكون ذات جدوى على صعيد حل الأزمة .

ولكن الأصوات المعارضة اختفت بعد اقتناعها بجدوى الفكرة التي سبقت اليها مصلحة مياه القدس ،وأثبتت نجاعتها في ادارة المياه وتحسين الخدمة، ولا تزال الجهود تبذل منذ عقد المؤتمر من أجل تنفيذ الفكرة و اخراجها الى أرض الواقع.

ويقول ترزي أن انشاء مصلحة مياه الساحل هذه التي سوف تتولى مسؤولية خدمة المياه نيابةً عن كل البلديات عبر مشغل خاص من شأنه أن يضمن تنفيذ العديد من المشاريع الكبيرة التي تعجز عن تمويلها البلديات منفردة ،بحيث تعم الفائدة منها جميع أنحاء القطاع.

وحسب تصريحات سابقة لسلطة المياه في الصحافة المحلية فان مشروع مصلحة مياه الساحل لن يبدأ قبل أن تقوم سلطة المياه بانجاز العديد من المشاريع التمهيدية، وعلى رأس هذه المشاريع مشروع (الكامب) أي مشروع ادارة الخزان الجوفي الساحلي وهو عبارة عن رزمة مشاريع تهدف الى تحسين البنية التحتية لخدمة المياه في قطاع غزة تمهيداً لتتويجها بمشروع خط المياه الناقل، المشروع الأهم في الرزمة،حيث يسعى الى توصيل المياه وتوزيعها بصورة متساوية بين كل المواطنين في مختلف أماكن تواجدهم ،من شمال القطاع الى جنوبه، ومن المتوقع البدء في تنفيذه مع نهاية العام الجاري.

وعلى ما يبدو أن الأمور لا تفتقد التعطيل بسبب العوامل الاسرائيلية كما هو العهد، يقول أحمد اليعقوبي مدير مشروع الكامب أن بعض المشاريع تأخر تنفيذها بسبب اجراءات العرقلة الاسرائيلية، كما أن بعض المنجزات تم تدميرها، فهناك مثلاً نحو ١٣٠ بئراً من الآبار التي تم اعادة تأهيلها وتجديدها ضمن مشروع الكامب دمرتها الجرافات الاسرائيلية.

الا أن اليعقوبي ما زال يأمل في نجاح مشروع الكامب رغم اقراره بأن المواطن لن يتلمس النتائج خلال فترة قصيرة، وتأكيده بأن تحسن خدمة المياه وحصول المواطن على كمية أكبر من المياه بجودة أفضل أمر مؤكد عند انتهاء تنفيذ المشروع.

أما الأمر الأصعب الذي لن تظهر نتيجته الا بعد فترة أطول فهو ذاك المتعلق بالخزان الجوفي، حيث لن يتأتى ذلك الا بعد تنفيذ كافة الخطط و المشاريع التي وضعتها سلطة المياه.

وحتى ذلك الوقت تعمل سلطة المياه ضمن مشروع الكامب الذي تموله USAID الوكالة الأميركية للتنمية على تنفيذ مشاريع ضرورية ومفيدة لرسم السياسات المائية ووضع الاستراتيجيات

كذلك دراسة تفاصيل الوضع المائي، حيث قامت بتركيب عدادات للآبار الزراعية (نحو ٧٠٠ بئر) لمعرفة كمية المياه المستخدمة للأغراض الزراعية، كما أعادت تأهيل آبار الشرب (٥٠ بئراً) وحفر آبار مراقبة واعادة تأهيل الآبار القديمة.

ويعتبر اليعقوبي أن محطة التحلية التي اتفق على تمويلها وانشائها في منطقة الزوايدة جنوب القطاع من أهم المشاريع في رزمة الكامب التي سيبدأ العمل فيها مع نهاية العام الجاري متوازياً مع مشروع خط المياه القطري الناقل، حيث من المقرر أن تعمل بطاقة أولية انتاجية تقدر بحوالي ٦٠ألف متر مكعب في اليوم كمرحلة أولى.

ويرى اليعقوبي أن المحطة سوف تشكل أبرز الحلول الآنية لأزمة المياه في قطاع غزة، معرباً عن أمله في أن لا تطال اجراءات القمع الاسرائيلي انجازات المشروع الذي لم يصل نوره للمواطن الفلسطيني بعد.

من يعايش المتاعب اليومية في قطاع غزة جراء أزمة المياه أو بعضاً منها لا يملك الا أن يثني على ما يأمله اليعقوبي، فلا أصعب من أن يتمنى المرء شربة ماء فلا يجدها.

الى متى سيظل اعتماد قطاع المياه والصرف الصحي على المساعدات الخارجية؟

بقلم: ماهر أبو ماضي*

تشكل المساعدات الخارجية مصدرا اساسيا لإيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية مع انها أقل من الالتزامات والوعود كما ساهمت هذه المساعدات في تطوير مختلف القطاعات من بينها قطاع المياه والصرف الصحي وذلك من خلال تمويل مشاريع شبكات تزود بالمياه وشبكات صرف صحي ومشاريع صغيرة للاستفادة من مياه الامطار وغيرها.

واقع قطاع المياه والصرف الصحي

رغم ان نصيب قطاع المياه والصرف الصحي كبير بالنسبة للقطاعات الاخرى الا ان هذا لا يكفي لسد احتياجات هذا القطاع. حسب المعلومات المتوفرة من الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني, فقد بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ٣ ملايين، ٨٠٪ منهم مزودون بشبكات مياه للشرب بينما ٣٠٪ فقط تشملهم خدمات الصرف الصحي. هذا بالاضافة الى العدد الكبير من المشاريع القائمة التي تحتاج وبشكل ملح للتطوير اواعادة التأهيل او التوسعة. وهذا يتطلب ميزانيات كبيرة لا يمكن للمساعدات الخارجية المذكورة ان توفرها تحت اي ظرف. كما ان ممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلي سببت اضرارا جسيمة لمختلف القطاعات وخلقت واقعا جديدا من الاولويات الوطنية والخارجية. ففي ظل هذا الواقع يبقى السؤال الاتي، ما هو مستقبل قطاع المياه والصرف الصحي؟ اذا ما ترك الحال على ما هو عليه دون مبادرات جادة لايجاد الحلول والبدائل فان المستقبل حافل بالصعاب. لا يتسنى الحديث هنا عن هذه البدائل لكن اهمها التمويل الذاتي واسترجاع التكاليف والذي يتطلب تفعيلا لدور المجتمعات المحلية وتشجيعا للقطاع الخاص. في ما يلي نوجز بعض الاعراض الجانبية للاعتماد الكلي على المساعدات:

* الاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية يعني الانتظار والتأجيل في حل مشكلات المياه والصرف الصحي مما يؤدي الى تفاقم الازمة وتراجع اداء المشاريع القديمة يوما بعد يوم، وهذا يسبب ارتفاع نسبة المياه الفاقدة من جهة وعدم المقدرة على سد احتياجات السكان من جهة اخرى. كذلك الحال بالنسبة لمشاريع الصرف الصحي. كما ان وجود الدعم الخارجي يقلل من جدوى الجهود للتمويل الذاتي.

* في غالب الاحيان تشترط الجهات الممولة الحصول على تراخيص من الجهات المختصة والتي من المفروض ان تكون سلطة المياه الفلسطينية التي بدورها تنسق مع الاسرائيليين. لكن الاسرائيليين يجعلون الامر صعبا للغاية بسبب سيطرتهم على مصادر المياه الفلسطينية. لذلك فان عدد التراخيص الصادرة لمشاريع المياه والصرف الصحي يكاد يكون محصورا جدا، مع العلم ان بعض المؤسسات تعمل دون اللجوء الى مثل هذه التراخيص وان كانت محدودة، لذلك تتجه المساعدات في غالب الاحيان للدراسات والبحوث, والنتيجة هي اصدار العديد من الدراسات والتقارير التي تتشابه في المضمون وتختلف في لون الغلاف واسم الجهة الممولة وهذا يقلل من اهميتها لينتهي بها المطاف في ادراج القائمين عليها. وليس غريبا ان تكون بعض الاسماء المحلية قاسما مشتركا بين معظم هذه التقارير!

* ساهم التمويل الدولي في خلق حالة من التمايز الوظيفي حتى داخل المؤسسة الواحدة, بحيث ان غالبية الكفاءات مصنفة حسب سلم السلطة الوظيفي حيث الدخل المعتدل بينما الاقلية مصنفة حسب سلم المشاريع الدولية حيث الرواتب المرتفعة والمحفزات العديدة. وكانت النتيجة ارتفاع سقف طموحات الغالبية من الموظفين ليتوجهوا للعمل في المشاريع الدولية او المنظمات الاهلية اذا امكنهم ذلك. لكن طاقة الاستيعاب في مثل هذه المشاريع والمؤسسات تكاد تكون محدودة, وهذا يتسبب في خلق حالة من عدم الرضى والتذمر لدى الموظف والتي تنعكس سلبا على ادائه بشكل خاص وعلى اداء المؤسسة التي يعمل بها بشكل عام.

* صرف جزء كبير من قيمة المساعدات للاستشاريين الاجانب من ذوي الخبرات العالية, بالاضافة الى اشتراط البعض بشراء الاجهزة والمعدات من البلد المول, أما القليل المتبقي فينفق بالطريقة التي يراها هؤلاء المستشارون. لذلك هي كمن ينقل ماله من جيبه الأيمن إلى جيبه الأيسر خاصة في ظل وضع من المتوقع فيه ان تتحول المساعدات إلى قروض سيكون سدادها عبئاً ثقيلا في المستقبل.

* كثير من المساعدات اصبحت مرهونة بتقدم عملية السلام والمزيد من التنازلات السياسية. ناهيك عن ان المشاريع التي تهدف للتطبيع مع اسرائيل اصبحت اكثر قابلية للتمويل من غيرها.

ولا يسعنا ان نكرر ما كتب في تقرير التنمية البشرية العام الماضي وهو ان تبقى المساعدات الدولية وحدها مع استمرار الاحتلال دون حق تقرير المصير غير قادرة على إحداث تنمية مستدامة تتطلب بنية تحتية مؤسساتية ومادية تشجع الاستثمار، حيث ان المساحة الصغيرة وتعداد السكان القليل يمكن أن يشكلا نقاط قوة نحو التغيير للافضل، والنهوض بالمستوى الحالي. كذلك يمكن استنهاض الكثير من الموارد البشرية والمالية الفلسطينية التي لم تتم الافادة منها حتى الآن. ويمكن توسيع مدى الاستفادة من الاهتمام العالمي بفلسطين والمساعدات الدولية بحذر دون الاضرار بالمصلحة الوطنية الفلسطينية

---

*- معهد الدراسات المائية, جامعة بيرزيت - خاص بالبيدر